الأمم المتحدة

A/HRC/57/85

الجمعية العامة

Distr.: General
3 July 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

9 أيلول/سبتمبر – 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

موجز حلقة النقاش المعقودة بين الدورات بشأن التحديات الناشئة عن التصدي لمشكلة المخدرات العالمية بجميع جوانبها ومواجهتها في التمتع بحقوق الإنسان

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 42/52 وهو يتضمن موجزاً لحلقة النقاش التي عُقدت بين الدورات بشأن التحديات الناشئة عن التصدي لمشكلة المخدرات العالمية بجميع جوانبها ومواجهتها في التمتع بحقوق الإنسان. وعقد مجلس حقوق الإنسان حلقة النقاش بين الدورات في 5 شباط/فبراير 2024.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- قرر مجلس حقوق الإنسان، في قراره 42/52، عقد حلقة نقاش بين الدورات، قبل انعقاد دورته الخامسة والخمسين، بشأن التحديات الناشئة عن التصدي لمشكلة المخدرات العالمية بجميع جوانبها ومواجهتها في التمتع بحقوق الإنسان، مستنيراً بالنتائج الواردة في التقرير الذي أعدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) عن الموضوع نفسه[1] من أجل إجراء حوار بنّاء وشامل بشأن هذه المسألة مع أصحاب المصلحة المعنيين، ومن بينهم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والسكان المتضررين، وبمشاركة لجنة المخدرات.

2- وعقد مجلس حقوق الإنسان حلقة النقاش بين الدورات في 5 فبراير/شباط 2024. ولتمكين أصحاب المصلحة من المشاركة على أوسع نطاق مستطاع، عُقدت حلقة النقاش بين الدورات في صيغة ميسَّرة[2] وأُتيحت الترجمة الفورية بجميع لغات الأمم المتحدة وتم بث الحلقة وتسجيلها على شبكة الإنترنت[3].

3- وتمثلت أهداف حلقة النقاش في مناقشة تحديات محددة ناشئة عن التصدي لمشكلة المخدرات العالمية بجميع جوانبها ومواجهتها في التمتع بحقوق الإنسان، والنظر في تنفيذ التوصيات الرئيسية التي أبرزها التقرير.

4- وترأس حلقة النقاش رئيس مجلس حقوق الإنسان، عمر زنيبر. وأدلى ببيان افتتاحي كل من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، ورئيس الدورة السابعة والستين للجنة المخدرات، فيلبرت جونسون، من غانا. وعقب البيانات الافتتاحية، قدم أربعة من المشاركين في حلقة النقاش عروضاً وهم: نائبة المدير التنفيذي والأمين العام المساعد لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كريستين ستيغلينغ ومدير شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، جان لوك لومايو؛ والمدير التنفيذي للاتحاد الدولي المعني بسياسات المخدرات، آن فوردهام؛ ومفوضة اللجنة العالمية للسياسات المتعلقة بالمخدرات، أديبة قمر الزمان[4]. وتلى تقديم العروض حوار تفاعلي مكون من جزأين تضمن مداخلات قدمتها 27 دولة[5] وست منظمات غير حكومية. وفي الختام، أجاب المشاركون في حلقة النقاش على الأسئلة التي طُرحت أثناء الحوار وقدموا ملاحظاتهم الختامية.

ثانياً- البيانات الافتتاحية

5- افتتح مفوض الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حلقة النقاش بتسليط الضوء على أهمية وضع حقوق الإنسان في صميم جميع السياسات التي تعالج مشكلة المخدرات العالمية. وشجع مجلس

(1) A/HRC/54/53.

(2) أُتيحت المشاركة للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الترجمة الفورية بلغة الإشارة الدولية والعرض النصي بالبث الحي، إلى جانب تدابير أخرى لإتاحة المشاركة.

(3) يمكن الاستماع إلى تسجيل الفيديو على الرابط التالي: https://webtv.un.org/en/asset/k1b/k1bz8q5pmc.

(4) البيانات الافتتاحية والبيانات التي أدلى بها أعضاء اللجنة متاحة على الموقع الإلكتروني https://waps.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/intersessional-panel-discussion-drug-policy.

(5) يمكن الاطلاع على بيانات الدول على الرابط:
https://hrcmeetings.ohchr.org/HRCSessions/RegularSessions/Pages/Statements.aspx?SessionId=74&MeetingDate=05/02/2024%2000%3a00%3a00.

حقوق الإنسان على مواصلة مشاركته في المواضيع المتصلة بمشكلة المخدرات العالمية وعلى إدخال بُعد حقوق الإنسان في جميع المنتديات التي تتناول هذه القضايا. وأكد المفوض السامي في بيانه الافتتاحي على أهمية عقد حلقة النقاش في هذا الوقت، في ضوء استعراض منتصف المدة المقبل للإعلان الوزاري لعام 2019، إذ أنها يمكن أن تتيح فرصة للتوصية بإدخال تغييرات على سياسات المخدرات خلال السنوات الخمس المقبلة، بوسائل من بينها تعزيز النهوض بحقوق الإنسان وجعلها أكثر فعالية.

6- وأشار المفوض السامي في ملاحظاته إلى التقرير الذي أعدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن تحديات حقوق الإنسان في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية من جميع جوانبها ومكافحتها[6] والذي تناول مختلف تحديات حقوق الإنسان، ومن بينها تأثير ما يُسمى "الحرب على المخدرات" وعسكرة مكافحة المخدرات على حقوق الإنسان والعلاج الإجباري من المخدرات والإفراط في السجن وما يرتبط به من اكتظاظ السجون واستخدام عقوبة الإعدام في الجرائم المتصلة بالمخدرات وعدم المساواة في الحصول على العلاج والحد من الضرر.

7- واستلفت المفوض السامي الانتباه إلى التطورات الإيجابية التي حدثت في سياسات المخدرات وأبرزها التقرير وهي ترتكز بشكل أفضل على الصحة العامة والنُهج القائمة على حقوق الإنسان. وأشار إلى الجهود العالمية المبذولة للابتعاد عن عقوبة الإعدام في جرائم المخدرات وإلى العديد من المبادرات الوطنية الإيجابية التي تهدف إلى الابتعاد عن النهج العقابية بعدم تجريم تعاطي المخدرات وحيازتها ووضع بدائل للسجن وتوسيع نطاق الحد من الضرر. واستشهد بالمثال الإيجابي الذي تمثله المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، حيث نشرت اسكتلندا في الآونة الأخيرة مشروع الخطوط العريضة لميثاق حقوق الأشخاص المتضررين من تعاطي المخدرات الذي يستند بقوة إلى المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وسياسات المخدرات وترفده المشاورات المجتمعية. وذكّر بالتغييرات الهامة القائمة على حقوق الإنسان التي أدخلتها ونفذتها كولومبيا على سياسات المخدرات والتي تركز على مقاضاة من يستفيدون أكثر من غيرهم من النشاط الإجرامي وتفكيك الشبكات الإجرامية، مع حماية الأشخاص الضعفاء من الأذى في الآن ذاته. وفضلاً عن ذلك، أشار المفوض السامية إلى التطورات الإيجابية في باكستان التي أنهت في الآونة الأخيرة توقيع عقوبة الإعدام على جرائم المخدرات وفي ماليزيا التي أوقفت عقوبة الإعدام الإلزامية على جرائم المخدرات. ورحب أيضاً بالتطورات التي حدثت في الهند والمكسيك، حيث أكدت الإصلاحات القانونية على بدائل السجن في بعض الحالات. وفي الختام، أشار المفوض السامي إلى التغييرات التشريعية التي حدثت في غانا نحو سياسة مواتية للصحة العامة في مجال المخدرات.

8- واستناداً إلى هذه التطورات الإيجابية، شجَّع المفوض السامي جميع أصحاب المصلحة المعنيين على الابتعاد عن التركيز غير الفعال والضار على الحظر والعقاب في سياسات المخدرات، مع عدم تجريم تعاطي المخدرات بحسبانه خطوة قوية إلى الأمام. وأشار إلى أنَّ السياسات المتعلقة بالمخدرات يجب أن تشمل نُهُجًا قائمة على الأدلة ومراعية للاعتبارات الجنسانية للحد من الأضرار وأن تتدرج في إطار الجهود الأوسع نطاقاً المبذولة لإنهاء التمييز العنصري والجنساني في نُظم الشرطة والعدالة الجنائية. وعلاوة على ذلك، ذكر أنَّ خدمات الحد من الأضرار يمكن أن يكون لها تأثير شديد الإيجابية في متعاطي المخدرات والمجتمعات المحلية، وإن كانت بحاجة إلى دعم حقوق الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، ومن بينهم من يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن وقد يصابون بأمراض معدية، مثل فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وشدَّد المفوض السامي على أنَّ جميع علاجات إدمان المخدرات يجب أن تكون طوعية وأن يقدمها إخصائيون صحيون مؤهلون.

(6) A/HRC/54/53.

9- وفي الختام، شدَّد المفوض السامي على الحاجة إلى اتخاذ تدابير تتيح السيطرة على أسواق المخدرات غير المشروعة، مثل تنظيمها بشكل مسؤول، وهو أمر يمكن أن يقضي على الأرباح المتأتية من الاتجار غير المشروع والإجرام والعنف. وسلَّط الضوء على أهمية إجراء مشاورات مجدية مع جميع الأطراف المعنية، مثل الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، ومع المجتمعات المحلية المتضررة، ومن بينها المزارعون والنساء والشعوب الأصلية والشباب، وكذلك مع منظمات المجتمع المدني، من أجل تصميم جميع السياسات المتعلقة بالمخدرات وتنفيذها وتقييمها على نحو فعال. ودعا المفوض السامي جميع الجهات الفاعلة إلى التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان والزملاء المعنيين في الأمم المتحدة للحصول على مشورة الخبراء بشأن النُهج القائمة على حقوق الإنسان في هذه القضايا، بما يتماشى مع الموقف المشترك لمنظومة الأمم المتحدة الداعم لتنفيذ السياسة الدولية لمكافحة المخدرات من خلال التعاون الفعال بين الوكالات.

10- وشدَّد رئيس الدورة السابعة والستين للجنة المخدِّرات، السيد جونسون، في كلمته الافتتاحية بالفيديو، على دور لجنة المخدِّرات بصفتها الهيئة المركزية لتقرير السياسات في منظومة الأمم المتحدة لمعالجة جميع جوانب مشكلة المخدِّرات العالمية. ويشمل عمل اللجنة التزامات قوية بدعم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها وحمايتها في جهود الدول الأعضاء وضمان أن يعيش جميع الناس في صحة وكرامة وسلام وأمن ورخاء. وأشار السيد جونسون في ملاحظاته إلى استعراض منتصف المدة المقبل للإعلان الوزاري لعام 2019 الذي سيشمل اعتماد وثيقة ختامية في افتتاح الجزء الرفيع المستوى تركز على تقييم العمل وتسريع خطاه لمواجهة التحديات المحددة في الإعلان الوزاري لعام 2019. وأشار إلى أنَّ أحد هذه التحديات تتناول على وجه التحديد امتثال سياسات المخدرات للالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات. ولفت الانتباه في بيانه إلى مبادرته المسماة "التعهد بالعمل"، التي تهدف إلى استنفار الدول الأعضاء لكي تتعهد باتخاذ إجراءات ملموسة ومؤثرة لمواجهة التحديات الواردة في الإعلان الوزاري لعام 2019، وهو أمر من شأنه أن يتيح منبراً لتسليط الضوء على مجالات محددة من مشكلة المخدرات العالمية خلال الاستعراض القادم. وشدَّد السيد جونسون على ضرورة العمل معاً بشكل بنّاء لإيجاد حلول. وأشار إلى أنَّ لجنة المخدِّرات هي المنتدى الذي يعالج جميع جوانب مشكلة المخدِّرات العالمية وعلى أهمية مشاركة أصحاب المصلحة وقيمة المساهمات الواردة من جنيف، في سياق المناقشات المواضيعية التي تبادل خلالها المشاركون التجارب والخبرات والدروس المستخلصة والممارسات الجيدة في تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بسياسات المخدِّرات. وفي الختام، سلَّط الضوء على أهمية المداخلات والمساهمات التي قدمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بما في ذلك خلال المناقشات المواضيعية التي أجرتها اللجنة. وشدَّد على أنَّ مشكلة المخدرات في العالم تمثل تحدياً معقداً يتطلب نهجاً متعدد الأبعاد يمكِّن الدول الأعضاء من أن تتخذ قرارات مستنيرة في مجال السياسات العامة.

ثالثاً- موجز حلقة النقاش

ألف- مساهمات المشاركين في حلقة النقاش

11- استهلت نائبة المدير التنفيذي والأمين العام المساعد لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كريستين ستيغلينغ، ملاحظاتها بالإشادة بمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان على التقرير الممتاز الذي جاء في الوقت المناسب. وشدَّدت السيدة ستيغلينغ على استمرار أوجه عدم المساواة في الجهود العالمية للتصدي لجائحة الإيدز، حيث يتخلف الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن الركب في مجال التصدّي لفيروس نقص المناعة البشرية. وشدّدت على أنَّ

القضاء على الإيدز بحسبانه تهديداً للصحة العامة بحلول عام 2030 يتطلب إحداث تغيير جذري في النهج المتبع في سياسات المخدرات يتماشى مع توصيات عديدة وردت في تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ففي ثمانية بلدان من أصل 14 بلداً أبلغت بيانات إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تجنب أكثر من 10 في المائة من الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن خدمات الرعاية الصحية بسبب الوصم الذي يواجهونه. وفي إشارة إلى 145 بلداً في جميع أنحاء العالم لا تزال تجرّم تعاطي المخدرات أو حيازة كميات صغيرة منها، ذكرت السيدة ستيغلينغ أنَّ حظر المخدرات قد فشل وانَّ التجريم يجسد وصمة العار والتمييز المجتمعي ويفاقمهما ويؤدى إلى إدامتهما على نحو يتجاوز العقوبات القانونية. وعلاوة على ذلك، شدَّدت على أنَّ عدم تجريم تعاطي المخدرات أمر بالغ الأهمية لضمان حق متعاطي المخدرات بالحقن في الصحة، بسبل من بينها حصولهم على خدمات فيروس نقص المناعة البشرية.

12- وشدَّدت السيدة ستيغلينغ على أنَّ برامج الحد من الضرر، لا سيما برامج توفير الإبر والمحاقن والعلاج بالنواهض الأفيونية المفعول، لها دور حاسم في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. ومع ذلك، تعاني تلك البرامج من نقص في التمويل وهي غير متاحة لمعظم الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن، أو غير متاحة على نطاق واسع. وكمثال على ذلك، أشارت السيدة ستيغلينغ إلى أنَّ برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أفاد في عام 2019 أنَّ 1 في المائة فقط من متعاطي المخدرات بالحقن يعيشون في بلدان تتمتع بالتغطية التي أوصى بها برامج توفير الإبر والمحاقن والعلاج بالنواهض الأفيونية المفعول. ولم يتغير هذا الرقم كثيراً في السنوات الخمس الماضية. وشدَّدت السيدة ستيغلينغ على أهمية اعتماد سياسات خاصة بالمخدرات تراعي الفوارق بين الجنسين وتلبي احتياجات المرأة الخاصة بها، على نحو يتسق مع التوصيات الواردة في تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وذكرت أنَّ النساء اللاتي يتعاطين المخدرات عن طريق الحقن يتعرضن للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بمعدل الضعف، بسبب المعايير الجنسانية وعدم المساواة والعنف الجنسي ومزاولة العمل الجنسي غير الآمن، وذلك وفقاً لبيانات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المستمدة من 16 بلداً. وفي الختام، أشارت إلى أنَّ المشاركة تمثل مبدأ أساسياً من مبادئ النهج القائم على حقوق الإنسان، مؤكدةً أنَّ من يتعاطون المخدرات يجب ألا يتم إشراكهم في مكافحتها فحسب، بل يجب أن يقودوا هذه العملية. وأشارت إلى أنَّ الأبحاث التي أجراها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أظهرت أنَّ مشاركة الأقران في خدمات الحد من الضرر أدت إلى انخفاض معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وانتشاره وفي زيادة فرص الحصول على الخدمات وتقبلها وجودتها وتغيير السلوكيات الخطرة والحد من الوصم والتمييز. واختتمت السيدة ستيغلينغ كلمتها، حاثة الجميع على إدراج نتائج تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مناقشاتهم. وشدَّدت على أنه على الرغم من التقدم الإيجابي الذي أحرزته بعض البلدان، مثل إلغاء تجريم تعاطي المخدرات وتنفيذ برامج الحد من الأضرار وإشراك المجتمع المدني في سياسة المخدرات، لا يزال هناك عمل كثير ينبغي الاضطلاع به في مختلف المراكز في فيينا وجنيف ونيويورك، على أن يستند هذا العمل إلى حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الصحة.

13- وبدأ مدير شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد لومايو، ملاحظاته بشكر السيدة ستيغلينغ على مناشدتها الداعية إلى زيادة التمويل وتوسيع نطاق برامج الحد من الضرر وتعاطي المخدرات. وشدَّد على أنَّ احترام وحماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية والكرامة المتأصلة لجميع الأفراد وسيادة القانون أمر بالغ الأهمية في وضع سياسات المخدرات وتنفيذها على جميع المستويات وأنَّ المجتمع الدولي ما فتئ يؤكد على ضرورة أن تحترم أي سياسة، أو إجراء، تلك الحقوق وتحافظ عليها حتى يتسنى معالجة مشكلة المخدرات العالمية

ومكافحتها بفعالية. وأشار السيد لومايو إلى أنَّ حماية صحة الأفراد والمجتمع ورفاههما يمثلان الهدف الأساسي للاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بالمخدرات التي تمثل، بصفتها مصدراً للقانون الدولي العام، التزاماً من جانب الدول الأطراف بتنفيذ الالتزامات الناشئة عنها، مع مراعاة الالتزامات الأخرى، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان. وأشار إلى أنَّ مشكلة المخدرات في العالم مشكلة معقدة ومتعددة الأوجه وتتطور باستمرار، مما يستدعي أن تستند مكافحتها إلى العلم والبيانات الموثوقة. وأشار إلى أنَّ فاعلية المخدرات فيما يتعلق بانتشار المخدرات الاصطناعية وتهديدها الصحة تهديداً شديداً قد ازدادا، بينما انخفض إدراك المخاطر. وسلَّط السيد لومايو الضوء على المسائل التي أسهمت في التحديات التي يواجهها تطوير أكثر سبل التصدي لهذه المشكلة فعالية، ومن بينها الإنترنت وازدياد بلدان الجنوب ضعفا.

14- وسلَّط السيد لومايو الضوء في ملاحظاته على حق الطفل في الحماية من تعاطي المخدرات والاضطرابات المرتبطة بها، وهو حق منصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل. وشدَّد على أنَّ الأطفال معرضون بشكل خاص لعواقب تعاطي المواد المخدرة والمخدرات السلبية الصحية منها والاجتماعية، وأنه كلما بدأ الأطفال في وقت مبكر في تعاطي المواد المخدرة، ازداد احتمال إصابتهم باضطرابات الصحة العقلية، ومن بينها الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات. ولمواجهة هذا التحدي، أتخذ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مبادرة جديدة في عام 2023 أطلق عليها اسم CHAMPS (خدمات الوقاية الموسعة للأطفال) وتعهد بتعزيز الحق في الصحة لعشرة ملايين طفل قد يشرعون في تعاطي المخدرات بسبب تضخيم قدرتهم على الصمود في 10 بلدان في السنوات الخمس المقبلة. وأعرب عن أمله في أن تكون الوقاية المبكرة من تعاطي المخدرات، بين الأطفال والشباب وغيرهم من فئات السكان الضعيفة، جزءاً من المناقشات المستقبلية المتعلقة بحقوق الإنسان ذات الصلة بمشكلة المخدرات العالمية، بما في ذلك المناقشات التي تجريها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات المعنية في جنيف. وقال إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على استعداد لتقديم الخبرة والأدلة العلمية.

15- وسلَّط السيد لومايو الضوء على الحق في الصحة، على نحو ما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعلى الحاجة إلى ضمان الحصول على الأدوية الأساسية لتحسين نوعية الحياة، بلا ألم يمكن تجنبه ومعالجته. وقد وفرت الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام 1961 واتفاقية المؤثرات العقلية لعام 1971 أساساً علمياً مستداماً لإعمال هذا الحق؛ وأشار السيد لومايو إلى نظام الجدولة الذي صُمم لمواكبة تطور المعرفة العلمية بشأن المخدرات وإمكانية إساءة استعمالها، والإدمان عليها ودورها القيم في العلاج وإلى إلى التوصية الواردة في تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن وضع إطار تنظيمي للحصول على جميع المواد الخاضعة للرقابة بشكل قانوني. وأوضح أن ذلك يعني إنشاء نظم وطنية تكفل توافر المواد الخاضعة للرقابة والحصول عليها للأغراض الطبية والعلمية، وهو التزام يقع على عاتق جميع الدول الأطراف في الاتفاقيات. وفي الختام، تطرَّق السيد لومايو إلى المجالات المواضيعية ذات الصلة التي شارك فيها المكتب: وشمل ذلك العمل في مجال إصلاح السجون الذي أسهم في منع التعذيب والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة والمشورة التشريعية والسياساتية والتدريب وبناء القدرات التي ركزت على التدابير البديلة للإدانة والعقاب وعلى إعادة تأهيل الجناة والشباب المخالفين للقانون وإدماجهم.

16- وألقت المديرة التنفيذية للاتحاد الدولي المعني بسياسات مكافحة المخدِّرات، آن فوردهام، كلمة نيابة عن شبكة عالمية تضم أكثر من 190 منظمة غير حكومية تنتمي إلى أكثر من 75 بلداً اجتمعت معاً لتعزيز سياسات المخدرات القائمة على حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. وذكرت أنَّ الأضرار الناجمة عن سياسات المخدرات التي استمرت لعقود من الزمن والقائمة على الحظر والتجريم والعقاب القاسي يجب إصلاحها بالتأكد من قيام المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية بدور محوري في تقديم الأدلة والتجارب الحية ليُستعان بها في وضع سياسات المخدرات وتشكيلها. وبصدد استعراض منتصف

المدة للإعلان الوزاري لعام 2019، سلَّطت السيدة فوردهام الضوء على التقرير الموازي الذي قدمه الاتحاد الدولي المعني بسياسات المخدرات وخلص إلى أنَّ المجتمع الدولي لم يحرز تقدماً يذكر في التصدي للتحديات الاثني عشر المحددة في الإعلان، أو لم يحرز فيها تقدماً البتة. وتأييداً لبيانها، أشارت إلى ازدهار سوق المخدرات غير المشروعة والاستجابات ذات الطابع العسكري التي تؤجج العنف والنزاع وضعف إمكانية الحصول على الحد من الأضرار والعلاج وخدمات الدعم الأخرى وتفاقم آثار مكافحة المخدرات على حقوق الإنسان، مثل استخدام عقوبة الإعدام والقتل خارج نطاق القضاء والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، من بين أمور أخرى.

17- ورحّبت السيدة فوردهام بقرار مجلس حقوق الإنسان 42/52 الذي كسر المحرمات المتعلقة بالحد من الأضرار وأقر بأهمية الاعتبارات الجنسانية البالغة وحقوق الشعوب الأصلية والعدالة العرقية في المناقشات التي تتناول سياسات المخدرات. وسلَّطت الضوء على أهمية تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان الذي رحب به بيان مشترك أصدرته 134 منظمة غير حكومية وحثت فيه الدول الأعضاء على الأخذ بتوصيات التقرير. ومن بين التطورات الإيجابية التي حدثت في سياسات المخدرات، أشارت السيدة فوردهام إلى عدم تجريم تعاطي المخدرات وحيازتها للاستخدام الشخصي من قبل 66 ولاية قضائية في 40 بلداً وإلى أنَّ عدد الأشخاص الذين يعيشون في أنظمة قانونية تنظم استخدام المخدرات، مثل القنب، للاستخدام الترفيهي، تجاوز 300 مليون شخص. وفضلاً عن ذلك، شَّددت على أهمية الطلب الذي تقدمت به دولة بوليفيا المتعددة القوميات إلى منظمة الصحة العالمية لإجراء مراجعة نقدية لوضع ورقة الكوكا بموجب اتفاقيات مراقبة المخدرات، الأمر الذي يمكن أن ينهي الحظر العالمي على ورقة الكوكا، ومن ثم يعيد حقوق الشعوب الأصلية التي استخدمت تلك النبتة طوال قرون. وفي الختام، شدَّدت السيدة فوردهام على المساهمات الإيجابية التي قدمتها آليات حقوق الإنسان في هذا الموضوع وشملت الإصدار المرتقب للتقرير المتعلق بسياسة المخدرات من منظور الحد من الضرر الذي ستصدره المقررة الخاصة المعنية بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، فضلاً عن الجهود المبذولة في الوقت الحالي لاعتماد التعليق العام بشأن سياسة المخدرات من قبل اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وشجعت مجلس حقوق الإنسان على المضي قدماً في إعداد ولاية في إطار الإجراءات الخاصة بشأن حقوق الإنسان وحالة المخدرات في العالم، نظراً لحجم تأثير حالة المخدرات في العالم في حقوق الإنسان – يتجاوز عدد الوفيات بسبب المخدرات نصف مليون حالة وفاة سنوياً، وتبلغ نسبة المسجونين بسبب جرائم المخدرات 20 في المائة من نزلاء السجون.

18- وبدأت مفوضة اللجنة العالمية للسياسات المتعلقة بالمخدرات، أديبة قمر الزمان، بيانها بالتأكيد على أنَّ العدد الفعلي للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات قد زاد بنسبة 23 في المائة خلال العقد الماضي، إذ يقدر عددهم بنحو 296 مليون شخص في عام 2021، وهو أمر يتناقض مع نوايا حظر المخدرات. وذكرت أنَّ العوامل الديموغرافية تتوقع أن يرتفع عدد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات في جميع أنحاء العالم بنسبة 11 في المائة بحلول عام 2030. وأشارت السيدة قمر الزمان بقلق إلى استمرار تقديم خدمات العلاج الإلزامي كبديل مزعوم لعقوبة السجن في الجرائم المتعلقة بالمخدرات، وهي خدمات لا تستند إلى أدلة علمية وتنتهك مجموعة من حقوق الإنسان. وشدّدت على ما أحدثته القيود الإضافية التي فرضها النظام الدولي لمراقبة المخدرات من تأثير سلبي في إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية لتخفيف الآلام والرعاية الملطفة وتوافرها، مما أدى إلى معاناة ملايين من الناس، من بينهم أطفال، دون داعٍ.

19- وشجّعت السيدة قمر الزمان الدول على النظر في التنظيم القانوني المسؤول للمخدرات بحسبانه طريقاً سليماً وفعالاً لتقويض الجريمة المنظمة، فضلاً عن أنه يمكن أن يؤدي لاحقاً إلى تحرير الموارد اللازمة لمكافحة أسباب الجريمة المنظمة الجذرية والتخفيف من حدة أي تغييرات متوقعة في نشاط هذه الجريمة.

واقترحت أن يتحقق هذا التنظيم القانوني بالتدرج في تنظيم العقاقير الأقل فاعلية. ودعت الدول إلى التعلم في هذا المجال من حالات النجاح والإخفاق في تنظيم الكحول والتبغ والعقاقير الصيدلانية. وبصدد الانتقال من حظر المخدرات إلى تنظيمها وفقاً للقانون، شدَّدت السيدة قمر الزمان على أنه لا يوجد نهج "واحد يناسب الجميع" وأنه يتعين على كل بلد، أو ولاية قضائية، تصميم استراتيجية تناسب ظروف كل منهما. وفي نهاية المطاف، دعت السيدة قمر الزمان إلى توطيد الصلة بين حقوق الإنسان وسياسات المخدرات بجعل هذه السياسات بنداً دائماً في جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان وبإعطاء هذا الموضوع آلية محددة خاصة به باستحداث مكلف بولاية في إطار الإجراءات الخاصة بشأن حقوق الإنسان وسياسة المخدرات.

20- وأكد رئيس حلقة النقاش ورئيس مجلس حقوق الإنسان، السيد زنيبر، أنَّ المجتمع العالمي يواجه مشكلة بالغة الخطورة تتمثل في مشكلة المخدرات التي تنشأ عنها عواقب وخيمة على الصعيد العالمي، سواء من الناحية الصحية أو الأمنية وغيرها من المسائل ذات الصلة. وشدّد على أهمية اختصاصات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وجهوده في مكافحة تأثير المخدرات، لا سيما في مجال الرعاية الصحية. وأعرب أيضاً عن شكره لممثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على العرض العام الذي قدمه عن مشكلة المخدرات العالمية، بالإضافة إلى الأنشطة المختلفة التي تقوم بها تلك المنظمة في هذا المجال. وفي الختام، سلّط الرئيس الضوء على التقييمات ذات الصلة التي قدمها ممثلو الاتحاد الدولي المعني بسياسات المخدرات واللجنة العالمية المعنية بسياسات المخدرات وشكرهم على التزامهم بإشراك أعضاء المجتمع المدني والمجتمع المحلي في جميع جوانب سياسات المخدرات وعلى مقترحاتهم المحددة المطروحة للنظر فيها ومناقشتها في حلقة النقاش.

باء- المناقشة التفاعلية

21- خلال المناقشة التفاعلية، أدلى بمداخلات ممثلو الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي، وأستراليا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباراغواي، والبرازيل، وبنما، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، والجزائر، وجنوب أفريقيا، وسنغافورة (باسم مجموعة من الدول)[7] وسنغافورة، وسويسرا (باسم مجموعة من الدول)[8]، وسويسرا وشيلي، والصين، والعراق، وفرنسا، وفييت نام، وكوبا، وكولومبيا، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وماليزيا، والمغرب، وهولندا (مملكة)، وكذلك ممثل الاتحاد الأوروبي.

22- وقدم ممثلو المنظمات غير الحكومية، ومن بينها التحالف الدولي للدفاع عن الحقوق والحريات ومنظمة العفو الدولية ومركز سكون اللبناني للإدمان، مساهمات أيضاً نيابة عن الاتحاد الدولي المعني بسياسات مكافحة المخدِّرات والرابطة الدولية للحد من الأضرار والشبكة الدولية للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات ومؤسسة العمل على تغيير سياسات المخدرات

23- ورحب بعض المتحدثين بتقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان ودعوا أصحاب المصلحة والدول إلى زيادة التزامهم باعتماد سياسات المخدرات القائمة على الصحة العامة وحقوق الإنسان. وحثت بعض الدول جميع الدول الأعضاء على تنفيذ التوصيات الرئيسية الواردة في التقرير، بينما أعربت دول

(7) بالنيابة عن الاتحاد الروسي، وأذربيجان، والأردن، وإريتريا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، والبحرين، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وبيلاروس، وتركيا، والجزائر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وزمبابوي، وسري لانكا، وسنغافورة، والسودان، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغامبيا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقطر، والكاميرون، وكوبا، والكويت، وليبيا، والمملكة العربية السعودية ومصر، وميانمار، ونيجيريا، والهند، ودولة فلسطين.

(8) بالنيابة عن المجموعة الأساسية لألبانيا والبرازيل وكولومبيا واليونان وغواتيمالا والمكسيك وباراغواي والبرتغال وأوروغواي وسويسرا والمكسيك واليونان.

أخرى عن قلقها إزاء الافتقار إلى التوازن وعدم التوافق مع القانون الدولي. واقترحت بعض المنظمات غير الحكومية أن تتخذ الدول من التوصيات الواردة في التقرير خارطة طريق لاعتماد سياسات خاصة بالمخدرات تضع حماية صحة الناس وحقوقهم في صميم اهتماماتها. ودعت بعض الدول الدول الأعضاء إلى أن تهدف إلى إجراء استعراض منتصف المدة للإعلان الوزاري لعام 2019 على نحو متدرج وقائم على حقوق الإنسان، في حين شجعت إحدى الدول على النظر في التوصيات الواردة في التقرير" وذلك في الوثيقة الختامية التي ستصدر عقب الجزء الرفيع المستوى من الدورة السابعة والستين للجنة المخدرات.

24- وأبرزت دول عديدة أهمية اتباع نهج شامل حيال مشكلة المخدرات العالمية يوازن بين السياسات الصحية وسياسات إنفاذ القانون ويستند إلى الأدلة العلمية وحقوق الإنسان ويصون صحة الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والسلامة والأمن العامين وسبل العيش المستدامة والقابلة للاستمرار ويعزز التعاون الدولي الفعال. ويتوخى في هذا النهج أن يستند إلى الاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بالمخدرات وإلى القانون الدولي لحقوق الإنسان وأن يتسق مع الالتزامات الدولية في مضمار سياسات المخدرات ويحترم القوانين والسياسات الوطنية. وحثت دول عديدة على وضع أهداف طموحة في التصدي للتحديات التي تثيرها المخدرات، بدلاً من قصر الجهود على الحد من الأضرار الناشئة عن تعاطي المخدرات. وفي هذا الصدد، أكدت دول عديدة من جديد عزمها على التصدي لمشكلة المخدرات في العالم ومواجهتها لكي يعيش جميع الناس في سلام ورخاء وكرامة وأمن.

25- وشدَّدت دول كثيرة أيضاً على أنَّ التطورات الحالية التي تشهدها مشكلة المخدرات العالمية تبعث على القلق وتمثل أزمة مخدرات عالمية. وأشارت دولتان إلى *تقرير المخدرات العالمي لعام 2023* الذي أعده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وسلَّط الضوء على العدد المثير للقلق من متعاطي المخدرات (قرابة 13 مليون شخص) وازدياد عرض المخدرات غير المشروعة باستمرار وأكد على ضرورة استنفار الجهود لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية في سياق التغير السريع والعميق. وأشارت بعض الدول إلى الآثار السلبية التي تحدثها المخدرات في الصحة العامة، ومن بينها الإدمان والجرعات الزائدة ومشاكل الصحة العقلية وانتقال عدوى الإيدز. ولمواجهة التحديات الراهنة، شدّد كثير من المتكلمين على أهمية اعتماد نهج شامل ومتوازن وقائم على حقوق الإنسان في سياسات المخدرات، مع التركيز على حماية حقوق الأفراد المتضررين من المشاكل المتصلة بالمخدرات وصون كرامتهم، على أن يقترن ذلك بإنفاذ القانون بفعالية لمواجهة جرائم المخدرات. وأشارت بعض الدول إلى التقدم المحرز في البلدان التي دعمت وضع وتنفيذ سياسات وتدخلات متوازنة وقائمة على الأدلة تعالج التمييز وتقلِّل من الوصم حيال الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات حتى يتسنى الحصول طوعاً على الخدمات المتعلقة بالمخدرات.

26- وشدّدت المناقشة أيضاً على أهمية تعزيز الصحة العامة في التصدي للتحديات التي تثيرها المخدرات، وهو أمر يستدعي التركيز على الوقاية والحد من الأضرار وتوفير خدمات علاجية ميسورة. وأشار بعض المتكلمين إلى أنَّ تدابير الحد من الأضرار تشكل علاجاً حاسماً لوقف انتشار العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وإتاحة الحصول على خدمات العلاج دون وصم والوصول إليها وشمولها واتخاذ تدابير بديلة للإدانة والعقاب في الحالات ذات الطبيعة المناسبة، وفقاً للاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات. ودعت إحدى الدول إلى استحداث تدابير بديلة لإعادة تأهيل متعاطي المخدِّرات من خلال برامج مجتمعية ومبادرات للرعاية اللاحقة وسلَّطت الضوء على ضرورة إدماج العلاج الطبي لمعالجة إدمان تعاطي المخدِّرات. وتم التأكيد على أنَّ علاج اضطرابات تعاطي المخدرات يجب أن يكون طوعاً وأن يعتمد على الموافقة المستنيرة. وأعربت بعض الدول عن قلقها إزاء قصور فرص الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة الدولية وتوافرها للأغراض الطبية في البلدان النامية.

27- وأشارت بعض الدول إلى أنَّ التحول من النهج العقابية إلى سياسة دولية في مجال المخدرات تضع في لبها حقوق الإنسان والصحة العامة يستدعي الاهتمام المستمر والالتزام المشترك. وقيل إنَّ هذا التحول بات أكثر إلحاحاً بسبب ازدياد المخدرات الاصطناعية في الآونة الأخيرة، وهو أمر يثير تحديات جديدة تضاف إلى التحديات القديمة. وجادلت إحدى الدول بأنَّ الإفراط في تبسيط مشكلة المخدرات العالمية وتضييق نطاقها، بحسبانها مشكلة صحية وحقوقية في المقام الأول، يتجاهل أبعادها المتعلقة بالعدالة الجنائية وعمّق الاستقطاب ويقوّض البحث عن حل شامل. وأعرب بعض المتكلمين عن قلقهم من انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بما يسمى "الحرب على المخدرات"، ومن بينها عمليات القتل خارج نطاق القضاء والسجن الجماعي والاحتجاز التعسفي، فضلاً عن تطبيق عقوبة الإعدام في جرائم المخدرات، وهو أمر يتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان ويفتقر إلى أدلة قاطعة على أنه رادع فعال. وأعربت إحدى الدول عن قلقها من أنَّ عمليات الإعدام في جرائم المخدرات تمثل عملية واحدة من كل ثلاث عمليات من بين جميع عمليات الإعدام المنفذة على الصعيد العالمي، في حين أشارت إحدى منظمات المجتمع المدني إلى الخريطة العالمية التي تبين أنَّ عدد عمليات الإعدام بسبب المخدرات بلغ 450 عملية في عام 2023. ورحبت إحدى الدول بالتطور الإيجابي في النهوض بسياسات المخدرات القائمة على حقوق الإنسان الواردة في تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان ودعت الدول الأخرى إلى تبادل تجاربها الخاصة في مكافحة الاتجار بالمخدرات مع الحفاظ على حقوق الإنسان.

28- ورحبت ثلاث منظمات غير حكومية بالتوصية الواردة في تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان الداعية إلى عدم تجريم المخدرات وتنظيمها بشكل مسؤول، مشيرة في الوقت نفسه إلى فشل سياسات الحظر في الحد من تعاطي المخدرات وتوافرها، مما أدى إلى تقويض حقوق الملايين من الناس وإلى تفاقم مخاطر تعاطي المخدرات وأضرارها بوجه عام. غير أنَّ دولاً عديدة أعربت عن قلقها من توصيات المفوضية السامية لحقوق الإنسان هذه ومعارضتها لها وأكدت أنَّ تحرير المخدرات وعدم تجريمها لم يأخذا في الحسبان سياق مشكلة المخدرات المتسم بالتنوع في العالم والذي يتطلب تدابير مكافحة مصممة خصيصاً لكل بلد وأن تحرير المخدرات خلق بدلاً من ذلك تصورات خاطئة عن العواقب الضارة لتعاطي المخدرات غير المشروعة، خاصة في حالة الشباب، بل وبالنسبة للاستقرار والسلام والبيئة والصحة العامة على الصعيد الدولي. وأشارت دولتان إلى أنَّ توصيات تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان في هذا المجال يمكن أن تضر بحقوق الطفل، لأنَّها لم تأخذ في حسبانها المادة 33 من اتفاقية حقوق الطفل لحماية الأطفال من الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية. وأشارت دول قليلة أيضاً إلى أنَّ تلك التوصيات تتعارض تعارضاً مباشراً مع الالتزامات القانونية للدول بموجب الاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بالمخدرات للأعوام 1961 و1971 و1988. وفي هذا الصدد، تم التأكيد على أنَّ اتباع نهج شامل يرتكز على تلك الاتفاقيات هو السبيل الوحيد الذي يفضي إلى سياسات مستدامة تحترم حقوق الإنسان.

29- وسلَّط العديد من المتحدثين الضوء على التطورات الإيجابية التي حدثت في الآونة الأخيرة في سياسات المخدرات التي نوقشت في التقرير، ومن بينها مشاركة المجتمع المدني بشكل أكثر قوة. ورحبت إحدى المنظمات غير الحكومية بشكل خاص بالاهتمام الخاص الذي أولاه التقرير للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات في الأوضاع والأزمات الإنسانية، لأن هذه المسألة كانت تُهمل بانتظام في عمليات التصدي للأزمات الإنسانية. وحثت المنظمة غير الحكومية نفسها الدول الأعضاء على معالجة أوجه الضعف المحددة للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات في حالات الأزمات، وذلك بمواصلة تدخلات الحد من الضرر وعلاج تعاطي المخدرات في حالات الأزمات والنزاعات وبإعطاء الأولوية لعلاج المخدرات في إطار التخطيط للاستجابة لحالات الطوارئ.

30- وأعربت بعض المنظمات غير الحكومية عن قلقها من تأثير السياسات المخدرات الحالية على الفئات الضعيفة والمهمشة تأثيراً غير متناسب، ومن بينها الشعوب الأصلية والسكان المنحدرون من أصل أفريقي والأشخاص الذين يعيشون في ظروف اجتماعية واقتصادية متدنية وغيرهم ممن يعانون من حالات ضعف. وشدَّد المتحدثون على ضرورة التصدي للعنصرية والتمييز الهيكليين في تصميم سياسات المخدرات وتنفيذها وتكييف جميع عملية مكافحة المخدرات مع احتياجات المجتمعات المهمشة. وأكدت إحدى الدول من جديد التزامها بدعم حقوق السكان الأصليين ببدء حملة قوية ضد وصم استخدام ورقة الكوكا الطبيعية ومناشدة منظمة الصحة العالمية لإجراء مراجعة نقدية لورقة الكوكا.

31- وبينما أشارت دول عديدة إلى طبيعة مشكلة المخدرات العالمية المعقدة والمتعددة الأوجه، شدَّدت دول كثيرة على الدور الرائد الذي تضطلع به كيانات الأمم المتحدة المتخصصة والمنتديات ذات الخبرة التقنية المعنية بالتعامل مع المسائل المتعلقة بالمخدرات، ولا سيما لجنة المخدرات بصفتها هيئة الأمم المتحدة المعنية بتقرير السياسات التي تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن المسائل المتعلقة بالمخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومنظمة الصحة العالمية، في إطار الأدوار المنوطة بها بموجب المعاهدات. وشددت إحدى الدول على ضرورة إيجاد مزيد من أوجه التآزر بين مختلف وكالات الأمم المتحدة لمعالجة مشكلة المخدرات العالمية بكفاءة، مستعينة في ذلك بوسائل من بينها توحيد الجهود المشتركة مع الهيئات الإقليمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وسُلِّط الضوء أيضاً على التعاون الدولي المنسق والمتكامل بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد بحسبانه شرطاً أساسياً حاسماً للتصدي لتعاطي المخدرات وإدمان المخدرات والاتجار بها، وهي مسائل تؤثر تأثيراً عميقاً في المجتمعات وفي الشباب بوجه خاص. وحثت منظمتان غير حكوميتين الدول على جعل حقوق الإنسان في صميم سياسات المخدرات الدولية، وذلك بلفت انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى قرار مجلس حقوق الإنسان 42/52 كل سنتين وإنشاء ولاية في إطار الإجراءات الخاصة تعنى بحقوق الإنسان وبمشكلة المخدرات العالمية. وشجعت هاتان المنظمتان الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وغيرها من وكالات حقوق الإنسان ذات الصلة على أن تواصل وضع التوصيات المعنية لدعم الدول في إصلاح سياساتها المتعلقة بالمخدرات.

رابعاً- الملاحظات الختامية

32- تناولت السيدة قمر الزمان، في ملاحظاتها الختامية وردودها على الأسئلة التي أثيرت خلال المناقشة، مسألة تأثير مشكلة المخدرات العالمية على الأطفال. وفي معرض إشارتها إلى ضرورة حماية الأطفال والشباب من المخدرات، أشارت إلى أنَّ توصيات الاتفاقيات الدولية قلَّما تتجاوز الوقاية من تعاطي المخدرات والعلاج من المخدرات المناسب للعمر، وهو أمر لا يحيط بنطاق المشاكل الكامل التي يواجهها الأطفال ويعانون منها. وشدَّدت على أنَّ النهج العقابي تجاه مشكلة المخدرات أدى إلى أضرار عديدة، من بينها النزوح وانعدام الأمن الغذائي والدخل والأضرار الصحية والعنف المرتبط بإبادة المحاصيل. ومن بين آثار هذه الأضرار على الأطفال، لفتت السيدة قمر الزمان الانتباه إلى ما يلي: فقدان الأطفال والديهم بسبب السجن وقضاء الأطفال سنواتهم الأولى في السجن مع أمهاتهم والنمو داخل مجتمعات تتعرض لعنف الشرطة المكثف على مستوى الشارع، أو عنف العصابات والفحص العشوائي للمخدرات في المدرسة، بما في ذلك التفتيش العاري واستخدام الكلاب البوليسية وجلب الأطفال إلى نظام العدالة الجنائية وإجبار الأطفال على العلاج من المخدرات، وكثير غير ذلك. وشدَّدت على أنَّ نشر تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان وتنظيم حلقات النقاش بين الدورات يمثلان اعترافاً متزايداً في المحافل الدولية بأهمية معالجة جميع جوانب مشكلة المخدرات

العالمية، مع تفعيل نهج قائم على حقوق الإنسان في مكافحة المخدرات. وفي نهاية المطاف، شدَّدت السيدة قمر الزمان على أهمية جعل سياسات المخدرات بنداً دائماً في جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان وعلى تخصيص آلية محددة لهذا الموضوع، مثل استحداث مكلف بولاية في إطار الإجراءات الخاصة بشأن حقوق الإنسان وسياسات المخدرات.

33- واستهلت السيدة فوردهام ملاحظاتها الختامية بتناول مسألة مناقشات سياسات المخدرات خارج إطار فيينا. وشدَّدت على أنَّ لجنة المخدرات تمثل هيئة وضع السياسات التي تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن سياسة المخدرات في الأمم المتحدة، بيد أنَّ قرارات اللجنة والإعلان الوزاري لعام 2019 رحبت بمساهمات جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية بهذا الشأن، ومن بينها هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، ودعت إلى تقديم مساهمات منها. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أنَّ مجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان لهما ولاية تتمثل في تعزيز تمتع جميع الناس بجميع حقوق الإنسان، بمن فيهم متعاطو المخدرات، وهو أمر أقرته العديد من الهيئات المنشأة بموجب معاهداته والإجراءات الخاصة، وذلك بإدراج هذه المسألة في تقاريرها وتوصياتها. ولدى تناول مسألة اتباع نهج متماسك حيال المخدرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، لفتت السيدة فوردهام الانتباه إلى الموقف المشترك لمنظومة الأمم المتحدة الداعم لتنفيذ السياسة الدولية لمكافحة المخدرات من خلال التعاون الفعال بين الوكالات الذي اعتُمد في عام 2018 بقيادة الأمين العام للأمم المتحدة وألزم جميع كيانات الأمم المتحدة بتعزيز سياسات المخدرات القائمة على الصحة وحقوق الإنسان. وينبغي أن يشمل ذلك الترويج لإلغاء عقوبة الإعدام ولاستراتيجيات الحد من الأضرار وعدم تجريم تعاطي المخدرات وحيازتها للاستخدام الشخصي. وكمثال على مشاركة الإجراءات الخاصة للمجلس في سياسات المخدرات، أشارت السيدة فوردهام إلى البيان الذي أصدره 16 من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في اليوم العالمي للمخدرات في عام 2023 والذي يدعو إلى إنهاء النُهج العقابية لمكافحة المخدرات.

34- وعلى الرغم من هذه المشاركة الواسعة النطاق للإجراءات الخاصة القائمة بالفعل، ونظراً لخطورة الوضع، أكدت السيدة فوردهام مجدداً على الحاجة إلى ولاية جديدة في إطار الإجراءات الخاصة تركز تحديداً على سياسات المخدرات وحقوق الإنسان. وبصدد مسألة التنظيم وعدم التجريم، أثنت السيدة فوردهام على التوصية الموجهة إلى الدول الأعضاء في تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان والداعية إلى النظر في تنظيم المخدرات للأغراض غير الطبية تنظيماً قانونياً، نظراً لانتشار انتهاكات حقوق الإنسان الناشئة عن الحظر. واستشهدت بألمانيا ومالطة وأوروغواي كأمثلة على الدول التي صاغت مبادراتها لتنظيم القنب بحسبانها وسيلة لحماية حقوق الإنسان ومكافحة الجريمة المنظمة. ونظراً إلى ضرورة رصد وتقييم التنظيم القانوني والآثار السلبية والإيجابية على الصحة وحقوق الإنسان والتنمية والأمن لأي سياسة تتعلق بالمخدرات وآثارها السلبية، دعت السيدة فوردهام جميع وكالات الأمم المتحدة المعنية، ومن بينها المفوضية السامية لحقوق الإنسان، إلى المشاركة في هذه التقييمات. واختتمت حديثها بمناقشة فوائد التنظيم المسؤول للمواد، مثل التبغ، الذي مكّن الحكومات من زيادة الضرائب وخفض مستويات الاستخدام، مع معالجة الأضرار الناشئة عن التبغ دون اتخاذ تدابير قضائية قاسية.

35- وشجع السيد لومايو، في ملاحظاته الختامية، جميع الأطراف المعنية على الانضمام إلى استعراض منتصف المدة المقبل للإعلان الوزاري لعام 2019 وجميع العمليات التي ستؤدي إلى ذلك الاستعراض. وأشار إلى أنَّ حلقة النقاش أكدت الحاجة إلى اتباع نهج متوازن يحترم حقوق الإنسان للأفراد والمجتمعات على حد سواء. واختتم السيد لومايو كلمته بالتأكيد على أهمية العلم والبيانات

الموثوقة مع التثبت من أن تكون القرارات المتخذة بشأن مسائل المخدرات مستندة إلى أدلة ومتسقة مع الالتزامات القانونية المتفق عليها والتي تُساءل الأمم المتحدة بشأنها.

36- ورحّبت السيدة ستيغلينغ بالتجارب الثرية التي تبادلتها الدول الأعضاء خلال حلقة النقاش من حيث التقدم الذي أحرزته في مضمار سياسات المخدرات، بما في ذلك إتاحة الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية. وكررت التأكيد على أنَّ مشكلة المخدرات مشكلة معقدة ومتعددة الأوجه ولا يمكن مناقشتها في إطار منعزل، وهو أمر أشار إليه عدة متحدثين. وأضافت أنَّ المسائل المتعلقة بمشكلة المخدرات في العالم ترتبط بجميع أركان الأمم المتحدة. وأشارت أيضاً إلى أنَّ آلية حقوق الإنسان المعنية بالمخدرات ستكون مفيدة لأنَّها ستتيح الاستفادة من خبرة خبراء حقوق الإنسان. وكمثال على معالجة مشكلة معقدة بطريقة متعددة الأوجه، أشارت السيدة ستيغلينغ إلى البرنامج المشترك الذي يستهدف فيروس نقص المناعة البشرية وجمع في إطاره 11 وكالة من وكالات الأمم المتحدة، من بينها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وطرح قضايا للمناقشة على لجنة المخدرات والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان وجمعية الصحة العالمية. واختتمت كلمتها بالتشجيع على استجابة مشتركة مماثلة في سياسات المخدرات تتيح وجود برنامج ونهج أكثر قوة وفعالية، وهو مجال يمكن أن تساعد فيه المناقشات التي يجريها الفريق في مجلس حقوق الإنسان في إثراء المناقشات في لجنة المخدرات.